

مذكرة التفاهم التوضيحية
لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة
الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل



تاريخ النشر:

خلفية – برنامج نطاقات gTLD الجديدة

نظراً لأنه تم تأسيس ICANN منذ عشر سنوات كمنظمة غير ربحية تضم أصحاب مصلحة متعددين،

وقد تم التوصل إلى قرار بدء تشغيل جولات طلب اشتراك نطاقات gTLD الجديدة القادمة هذه

وهذه الوثيقة هي جزء من سلسلة من الوثائق التي سيتم استخدامها كمذكرة تفاهم توضيحية تقوم

الرجاء العلم أن هذه هي مسودة مناقشة فقط. ولا ينبغي أن يعتمد مقدمو الطلبات المحتملون

ملخص النقاط الرئيسية الواردة في هذه الوثيقة

- طلبات المجتمع التي أدت إلى طلب الحصول على تقرير مستقل بتفويض مؤسسة Charles
- اقتراح تقرير CRA برفع محدود للقيود المفروضة على الملكية المشتركة بين هيئة التسجيل
- تم تقديم نموذج محتمل للملكية المشتركة المحدودة - تم تشكيله بناءً على التقرير

الفصل رقم 1: مقدمة

تلقت ICANN مشاركات من هيئات التسجيل والمُسجلين وأصحاب المصلحة الموجودين في المجتمع على مدار عدة سنوات حول موضوع الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل. وأثناء تطوير سياسة تقديم نطاقات المستوى الأعلى الجديدة، أوصت منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) بما يلي:

يجب على هيئات التسجيل استخدام المُسجلين المعتمدين من ICANN فقط في تسجيل أسماء النطاق ولا يحق لهم التمييز بين هؤلاء المُسجلين المعتمدين. (التوصية رقم <http://gns0.icann.org/issues/new-gtlds/pdp-dec05-fr-parta-08aug07.htm>، 19).

وفي نوفمبر 2007، عقدت ICANN جلسة مفتوحة حول توصيات GNSO كجزء من اجتماع ICANN العام الدولي الثلاثين الذي عقد في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا. وتمت إثارة عدد من الآراء حول الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل والنماذج المحتملة.

وتعهدت ICANN بإجراء دراسة حول متطلبات الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل وآثار رفع هذه القيود على السوق -والأمر الأكثر أهمية- تأثير ذلك على مسجلي النطاق.

والهدف من فتح حير اسم النطاق هو تعزيز المنافسة لصالح مستخدمي الإنترنت ومسجلي النطاق. ومن المفترض أن يستفيد مسجّلو النطاق من تخفيف متطلب الفصل - من خلال تسهيل تطوير منتجات جديدة أو إنشاء بيئة تتيح مزيداً من النمو السهل لهيئات التسجيل الناشئة.

وتوفر هذه الوثيقة وصفاً تفصيلياً للمشاكل التي تمت إثارتها في مناقشات الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل وتصف النماذج التي تم اقتراحها أثناء المشاورات بهدف مناقشة تقرير CRA. وتنقسم هذه الوثيقة إلى 3 أقسام:

1. تقرير CRA - ملخص للتقرير من مؤسسة Charles River Associates حول إعادة دراسة الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل.
2. فترة المشاورة - وصف التعليقات التي تم استلامها أثناء فترة المشاورة حول تقرير CRA.

3. النموذج المقترح من قبل الموظفين - شرح تفصيلي للنموذج المقترح والذي تم تشكيله بناءً على المشاورات التي ناقشت الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل مع تقديم نطاقات gTLD الجديدة.

الفصل رقم 2: تقرير CRA

يلخص هذا الفصل التقرير المستلم من مؤسسة Charles River Associates حول الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل وعنوانه "إعادة دراسة الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل". وناقش التقرير آثار الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل في البيئة الحالية.

وركز التقرير على مسجلي النطاق وتأثير رفع القيود أو المحافظة عليها على مسجلي النطاق.

إعادة دراسة الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل

يتعلق تأسيس ICANN بقيمة رئيسية وهي دعم المنافسة في وظائف هيئة التسجيل والمُسجل. كما أن إضافة المنافسة على مستوى البيع بالتجزئة لأسماء النطاق هي أحد إنجازات ICANN الرئيسية الأولى

وتطورت سياسات ICANN المتعلقة بالعلاقة بين هيئات التسجيل والمُسجلين بمرور الوقت. وتمنع اتفاقيات هيئة تسجيل نطاقات gTLD الحالية هيئات التسجيل من امتلاك -بشكل مباشر أو غير مباشر- أكثر من 15% من المُسجل (منذ اتفاقيات عام 2001).

وطلبت ICANN من مؤسسة Charles River Associates International (CRA) إجراء بحث اقتصادي بموجب مناقشة المجتمع المذكورة أعلاه وقرارين صادرين عن مجلس إدارة مديري ICANN: (1) قرار مجلس إدارة مديري ICANN الصادر في 18 أكتوبر 2006 الذي يطالب بتوفير مزيد من المعلومات فيما يتعلق بسوق هيئة التسجيل والمُسجل (2) قرار مجلس إدارة ICANN الصادر في 26 يونيو 2008، والذي يوجه تطوير خطة تنفيذ تفصيلية لسياسة نطاقات gTLD الجديدة وإكمالها.

وشاركت مؤسسة CRA في مقابلات مع أعضاء المجتمع على مدار عدة أشهر في النصف الأول من عام 2008. ويعتمد التقرير على خبرات في علم الاقتصاد والبحث والمقابلات الخاصة بمجموعة من أصحاب المصلحة فيما بين فبراير ويونيو 2008. وتم نشر تقرير مؤسسة CRA الخاص بإعادة دراسة الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل للتعليق العام بداية من 24 أكتوبر وحتى 23 ديسمبر 2008. وهذا التقرير متاح على <http://www.icann.org/en/topics/new-gtld-crai-report-24oct08-en.pdf>

ويضع تقرير CRA توصيات محددة فيما يتعلق بالعلاقة بين هيئات التسجيل والمُسجلين. وبشكل خاص، يقدم تقرير CRA اقتراحين يمكن تطبيقهما على تنفيذ برنامج نطاقات gTLD الجديدة.

أولاً، يقترح تقرير CRA أنه -لنطاقات TLD "لمنظمة واحدة"¹ - يجب السماح لهذه المنظمة بتشغيل كل من هيئة التسجيل والمُسجل الذي يقوم ببيع اشتراكات أسماء نطاقات المستوى الثاني.

ثانياً، تقترح مؤسسة CRA أنه يجوز لهيئة التسجيل امتلاك مُسجل طالما أن المُسجل المملوك بالكامل لا يقوم ببيع اشتراكات أسماء نطاقات المستوى الثاني في نطاقات TLD التي يتم تشغيلها بواسطة المُسجل.

ويوضح التقرير تاريخ سوق هيئة التسجيل والسجل بدايةً من الفترة التي تسبق عام 1999 إلى اتفاقية هيئة تسجيل شركة VeriSign في عام 2001 وحتى تقديم نطاقات gTLD الجديدة في عام 2005، كما يوضح استخدام المُسجلين في السوق حالياً.

وتقوم مؤسسة CRA باختبار الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل في الوقت الذي تمر به عملية تقديم نطاقات gTLD الجديدة بمرحلة التنفيذ. ويخطط عدد من مقدمي الطلبات الطموحين الموجودين في المجتمعات المستهدفة لتقديم طلبات. وهناك توقع بأن يؤدي بدء تشغيل نطاقات gTLD المعتمدة على المجتمع إلى توفير نتائج مفيدة مباشرة لمسجلي النطاق عبر توفير خيارات مُحسنة للتسمية وتحديد الهوية وخيارات المجتمع.

وتشير الوثيقة إلى أن النظرية الاقتصادية والتجربة العملية في الصناعات الأخرى تشير إلى أن تفويض الفصل في الملكية -حيث من المحتمل حدوث تكامل رأسي- قد يكون عائقاً أحياناً بدلاً من أن يكون سوق تنافسي داعم وفعال. ويؤكد التقرير على أن الملكية المتبادلة ستؤدي إلى تقديم إبداعي للخدمات بواسطة الهيئات المشتركة في الملكية، مما يعمل على توفير أنواع جديدة من النجاح لمسجلي النطاق.

ويقترح التقرير أن التكامل الرأسي سيؤدي إلى تعزيز نمو نطاقات gTLD الجديدة وتسهيل ابتكار هيئة التسجيل، كما أن التخلص من 15% من القيود سيُشجع المُسجلين على امتلاك هيئات تسجيل.

كما يشير أيضاً إلى حالات يكون فيها الفصل فعالاً في المحافظة على "بيئة تنافس نزيهة". وتشير CRA إلى أن فصل الملكية يقلل من خطر التمييز وهو ما ينص عليه البند الخاص بالوصول المتساوي. وتشير CRA أيضاً إلى عدم توافق بعض النماذج المقترحة لنطاقات gTLD الجديدة مع الفصل الرأسي (على سبيل المثال، ذكر بعض نطاقات TLD ذات الملكية الخاصة أو من نوع "brand").

ويوصي تقرير CRA بعملية رفع ممكنة للقيود الحالية المفروضة على الفصل الرأسي في حالات محدودة: وقد يتم ذلك من خلال عملية متعددة الخطوات لتسهيل القيود. لبدء المناقشة، اقترحت CRA نموذجين مرشحين للرفع التدريجي للقيود: تفويض نطاقات TLD إلى منظمة فردية، وهو عبارة عن نموذج مختلط

¹ لا يحتوي أي نظام تعاقدي على تفويض نطاقات TLD "لمنظمة فردية"، وقامت مؤسسة CRA بتطوير المفهوم لغرض المناقشة. ويحتوي التقرير على مزيد من التفصيل حول هذا المفهوم.

وتبغى الإشارة إلى وجود أمثلة للملكية المتبادلة أو الإدارة الذاتية المحدودة بين هيئات تسجيل نطاقات gTLD حاليًا. شركة Hostway هي الشركة الأصل لـ RegistryPro (.PRO TLD) وهي مسجل معتمد من ICANN. تدير منظمة MuseDoma 4.000 اسم نطاق من نطاقات museum. ذاتيًا. وتعمل جمعية مسجلي الإنترنت (CORE) كمشغل هيئة تسجيل قاعدة البيانات الطرفية لنطاق museum. وCAT، ولكنها مسجل معتمد من ICANN أيضًا.

وتشير شركة GoDaddy إلى النماذج الموجودة للملكية المتبادلة بين هيئة التسجيل والمسجل (Hostway والنطاق PRO). واتحاد المسجلين الذي قام بتشكيل النطاق INFO. وإدارة شركة VeriSign للنطاق TV. ومشروع شركة GoDaddy المشترك الخاص بالنطاق ME). "لا توجد مثل هذه القيود المفروضة على التكامل داخل العديد من مجالات أسماء نطاقات ccTLD الرئيسية - والتي لم تتدهور - وتوجد بها منافسة قوية وينمو حيز نطاقات ccTLD باستمرار".

الفصل رقم 3: المشاورات المتعلقة بالفصل بين هيئة التسجيل والمسجل

أقامت ICANN فترة تعليق عام حول تقرير CRA فيما بين 24 أكتوبر وحتى 23 ديسمبر 2008. وتم استلام اثنين وثلاثين تعليقًا أثناء فترة التعليق. كما أقامت ICANN أيضًا جلستين للمشاورات - إحداهما في واشنطن العاصمة في 11 ديسمبر والأخرى في مارينا ديل راي بكاليفورنيا في 19 ديسمبر 2008. وتم نشر الملخص الكامل للتعليقات المستلمة من فترة المشاورة على الموقع <http://forum.icann.org/lists/crai-report/msg00035.html>.

وتنقسم التعليقات إلى: دعم الفصل المستمر بين هيئة التسجيل والمسجل ودعم الملكية المتبادلة المحدودة ودعم الملكية المتبادلة غير المحدودة. وتطالب جميع النماذج باستمرار اعتماد المسجلين، وضرورة استخدام المسجلين المعتمدين لتسجيل أسماء المستوى الثاني ووجود نص في عقد هيئة التسجيل يطالب بالتعامل المتساوي مع المسجلين.

وتعني الملكية المتبادلة غير المحدودة أنه يمكن للمسجل بيع الأسماء وتسجيلها في هيئة التسجيل هذه دون أي حد. وتعني الملكية المتبادلة المحدودة أنه يمكن للمسجل بيع الأسماء وتسجيلها في هيئة التسجيل هذه حتى حد معين. وفيما دون هذا الحد، تستطيع هيئة التسجيل استخدام مسجلين آخرين معتمدين فقط.

الملكية المتبادلة - نموذج الحد المعين

أثناء المشاورة التي أقيمت حول الفصل بين هيئة التسجيل والمسجل في واشنطن العاصمة في 11 ديسمبر 2008، قدم جون نيغيت نائب رئيس السياسة في شركة Network Solutions النموذج التالي: يعتمد هذا النموذج على الالتزام بالإجراءات الوقائية التالية:

- الفصل بين وظائف هيئة التسجيل والمسجل،
- استمرار هيئات التسجيل في بيع عمليات تسجيل النطاقات عبر المسجلين،
- عدم تمييز هيئات التسجيل بين المسجلين،

- عدم قيام المُسجل ببيع خدمات النطاق الخاصة بإحدى هيئات التسجيل الفرعية، ولكن مع وجود استثناء محدود،
 - قيام هيئات التسجيل بتوفير فترة إشعار معقولة قبل إجراء أية تغييرات في الأسعار على تجديدات النطاق و
 - محافظة ICANN على الإجراءات الوقائية الموجودة في السوق فيما يتعلق بهيئات التسجيل التي تتمتع بقوة في السوق.
- يدعم النموذج بشكل عام التوصية الواردة في تقرير CRA والتي تنص على أنه من الممكن أن تكون هيئة التسجيل والمُسجل شركات تابعة، ولكن لا يجوز للمُسجل بيع خدمات اسم النطاق الخاصة بإحدى الشركات التابعة طالما أن آليات حماية السوق سارية ويتم العمل بها.

وستضمن المحافظة على شرط اعتماد المُسجلين من ICANN واستخدام المُسجلين المعتمدين؛ استمرار نواحي حماية محددة لمُسجلي النطاق واستفادتهم. ويحتفظ المُسجلون بمستودع بيانات منفصل لدى مزود آخر يقع في منطقة جغرافية بعيدة. ويتم تدقيق البيانات، كما تحدد الاتفاقيات الحالية مجموعة الحالات التي يتم بموجبها نقل البيانات إلى مسجلي نطاق معتمدين آخرين. كما يقوم المُسجلون أيضاً بتوفير واجهة عميل لتسهيل تسجيل الأسماء؛ حيث تعمل البيئة التنافسية على ضمان تطوير الواجهات المألوفة لدى المستخدم.

وستسمح نقاط نموذج الحد بما يلي:

- قيام هيئة التسجيل ببيع خدمات اسم النطاق عبر مُسجل تابع معتمد من ICANN إلى أن تفي هيئة التسجيل بحد معين من الأسماء، مثل 100.000 اسم.
- عدم استمرار قدرة المُسجل -بمجرد الوصول إلى الحد- على الموافقة على عمليات التسجيل الجديدة، ولكن سيُسمح له بإدارة القاعدة الموجودة الخاصة به.
- عدم مطالبة المُسجل بالتخلي عن هذه الأسماء.
- استمرار النواحي الأخرى المتعلقة بإجراءات حماية السوق.

وتضمنت التعليقات المتعلقة بهذا النموذج الاعتقاد بأن النموذج سيساعد هيئات التسجيل الجديدة والصغيرة في الوصول إلى مستوى دائم من عمليات التسجيل لتصبح ذات طابع تنافسي في السوق. وسيُسمح هذا بدعم عدد صغير من نطاقات TLD المعتمدة على المجتمع من خلال أحد المُسجلين التابعين مع العلم باحتياجات نطاقات TLD.

وأيضاً، تم التأكيد على أنه من الممكن أن يدعم هذا النموذج ما يُسمى بنطاقات TLD لمنظمة فردية دون وجود هذا التصنيف (وهو أمر أقر الجميع بصعوبته).

واقترحت تعليقات أخرى نواحي مختلفة عن هذا النموذج، حيث تقترح حدود من 20.000 – 100.000 اسم. وفي جميع الحالات، يجب على هيئات التسجيل توفير وصول متساو لجميع المُسجلين.

وأيد نموذج آخر الاقتراح الذي ينص على أنه يمكن لهيئات التسجيل توفير خدمات التسجيل مباشرةً لمُسجلي النطاق حتى حد معين، مثل 50.000 اسم دون استخدام المُسجلين المعتمدين.

وأثناء المشاورة التي أقيمت في واشنطن العاصمة في 11 ديسمبر 2008، أشارت DotCoop أنه يمكن دعم نموذج الحد الذي يصل إلى 100.000 اسم كحد أقصى كأسلوب معقول طويل المدى لبدء تشكيل هيئة تسجيل. وأشارت DotCoop إلى أنه كان من الممكن عدم حدوث العديد من المشاكل التي واجهتهم إذا كان بإمكانهم مواصلة دعم الأسماء التي يقوم المُسجل التابع بإدارتها بدلاً من التخلي عنهم بعد مرور ستة أشهر من بدء التشغيل.

وأيد آخرون فكرة نموذج الحد (على مستويات مختلفة من حد الاسم) لأن ذلك سيساعد نطاقات TLD المُقترحة التي تستهدف مجتمعات لغوية أو ثقافية صغيرة، مما يسمح لهم بخدمة مجتمعهم بشكل مباشر عند وجود بعض الاهتمام من جانب مُسجلين آخرين.

ودعمت دائرة هيئة تسجيل نطاقات gTLD مفهوم الحد في تعليقاتها.

"من الممكن أن نصل إلى حد عددي لعمليات التسجيل حيث يمكن تخفيف هذه المتطلبات فيما دون هذا الحد، ويتم تطبيق القيود على ما هو أكبر من ذلك. وتعتقد دائرة هيئات التسجيل (RyC) أنه يجب إجراء مزيد من الدراسة حول الحدود التي ينبغي وضعها وكيفية انتقال هيئات التسجيل هذه إلى القيود الجديدة [عند تجاوز الحد]."

وتوصى شركة Melbourne IT (التي تدعم النموذج) أنه متى قامت هيئة التسجيل بتوفير عمليات تسجيل إلى أطراف أخرى، يجب السماح لها بتشغيل المُسجل الخاص بها (حتى حد يصل إلى 50.000 اسم إجمالاً)، بالإضافة إلى السماح للمُسجلين الآخرين المعتمدين من ICANN بتوفير الأسماء حسب الشروط التجارية ذاتها. وعند الوصول إلى الحد، لن تتمكن هيئة التسجيل من بيع المزيد من عمليات التسجيل (أو عمليات التسجيل الخاصة بنطاقات gTLD). وسيساعد هذا هيئات التسجيل الصغيرة على البدء، ولكنه يضمن أنه إذا كانت هيئة التسجيل تتعامل مع عدد كبير من مسجلي النطاق، فإنه يتوفر لدى مسجلي النطاق خيار اختيار المُسجلين في سوق تنافسي.

كما تؤيد Melbourne IT أيضاً قصر تفويض نطاق TLD على مُشغل واحد يقوم بتشغيل وظائف كل من هيئة التسجيل والمُسجل. ولتفادي التلاعب، سيتم قصر المُشغل على منظمات فردية مثل مسجّل النطاق لجميع أسماء نطاقات المستوى الثاني في نطاقات TLD وهيئة التسجيل الممنوعة من منح ترخيص عمليات التسجيل إلى أطراف أخرى.

الملكية المتبادلة – نموذج الحد غير المحدود

قدمت شركة Demand Media نموذجاً بديلاً للمناقشة، حيث يدعم الملكية المتبادلة لهيئات تسجيل نطاقات gTLD والمُسجلين المعتمدين من ICANN. ويوجد شيء من الدعم للنموذج في تقرير CRA يشير إلى قدرة هيئات التسجيل على البيع مباشرة إلى الجمهور عبر مُسجل تابع. ويتطلب النموذج فصلاً قانونياً وليس فصلاً في الملكية بين وظائف هيئة التسجيل والمُسجل. ولا يوجد حد في هذا النموذج ويستطيع المُسجلون التابعون بيع أسماء غير محدودة في هيئة التسجيل ذات الملكية المشتركة.

وبشير النموذج إلى أنه ينبغي أن يتمكن المسجلون من امتلاك هيئة تسجيل وبيعها عبر خدمات النطاق الخاصة بهيئة التسجيل هذه، ولكن ينبغي أن تكون هيئة التسجيل مفتوحة أيضاً للمسجلين الآخرين الراغبين. "نحن نعتقد أنه سيتم الإضرار بالهدف من المنافسة المحسنة في نطاقات TLD إذا لم يتم السماح لمشغلي نطاق TLD (وفقاً لشروط متساوية) أيضاً بتعزيز نطاق TLD الخاص بهم على مستوى البيع بالتجزئة عبر مسجل معتمد تمتلكه هيئة التسجيل".

وتؤيد شركة Demand Media المحافظة على العمل بالإجراءات الوقائية للسوق بالنسبة لهيئات التسجيل التي تتمتع بقوة في السوق. وتؤيد شركة NeuStar هذا المفهوم.

وأيدت التعليقات التي قدمتها GoDaddy أسلوب الملكية المتبادلة بدون حد بحجة أن التخلص من القيود الموجودة المفروضة على الملكية المتبادلة بين هيئة التسجيل والمسجل سيؤدي إلى إثارة المنافسة. وتؤكد التعليقات أيضاً أن الحد "يوفر شعوراً بالارتياح"، ولكن إذا كانت الملكية المتبادلة تخدم أول 50.000 اسم، فلا يوجد أي سبب منطقي لفرض حد عليها. ويفرض الحد المفروض على المسجلين الذين يريدون الحصول على أسماء نطاق إضافية في حيز اسم جديد (أو نطاق TLD آخر)؛ إدارة الأسماء بين هيئتين مختلفتين، أو تحمل نفقات إضافية لنقل الأسماء الموجودة الخاصة بهم.

الملكية المتبادلة – بدون حد (المساواة في المعاملة)

توصي شركة NeuStar بتمكن هيئات التسجيل من تشغيل مسجل معتمد، طالما أن المسجل لا يقوم ببيع عمليات تسجيل نطاقات TLD التي يمتلكها. ويقترح النموذج حصول هيئة التسجيل على مصلحة ملكية في المسجل حيث يستطيع المسجلون بالفعل الحصول على مصلحة في هيئة تسجيل وفقاً للقوانين الحالية.

التعليقات الراضية لرفع متطلب الفصل بين هيئة التسجيل والمسجل

حثت دائرة الملكية الفكرية (IPC) ICANN على تقديم الأسباب والافتراضات التي كانت وراء مطالبة CRA بوضع التقرير. وتشير دائرة الملكية الفكرية أيضاً إلى أنه لم يتم إجراء دراسة اقتصادية شاملة وأنه سيكون لهذه الدراسة قيمة بالنسبة لعدد من مبادرات ICANN. وتطالب دائرة الملكية الفكرية بتحديث حالة حول هذه الدراسة.

وتتفق دائرة الملكية الفكرية مع تقرير CRA في أنه من غير المرغوب أن يتم تخفيف شرط الفصل الرأسي بالنسبة لهيئات التسجيل التي تعمل فيما دون حدود السعر.

وفيما يتعلق بنطاقات TLD المملوكة لمالك فردي، تشير دائرة الملكية الفكرية إلى أنه من الممكن القيام بذلك من الناحية النظرية "ولكن يكمن الغموض في التفاصيل". ولا تعي دائرة الملكية الفكرية السبب في عمل أحد نطاقات gTLD كشركة تهدف إلى جني النقود ينبغي استبعادها من نموذج المالك الفردي. وقد يرغب مالكو العلامة المشتركة في تسجيل أحد نطاقات gTLD وبيع عمليات تسجيل المستوى الثاني إلى الأعضاء. وقد يكون الأمر ذاته صحيحاً بالنسبة للاتحادات التجارية أو أصحاب الامتيازات. "وينبغي أن يؤدي ما ذكره التقرير حول نموذج المالك الفردي إلى توضيح نطاقات gTLD التي لا تكون مؤهلة لنموذج المالك الفردي".

وتشير دائرة الملكية الفكرية إلى أن النموذج المختلط المُقترح مُشوه بشكل كبير ويجب ألا تتم دراسته بشكل جدي. وقد يجب على ICANN -إذا لم يكن لدواعي الفصل الرأسي- إجراء مزيد من المراقبة وتنفيذ التوافق.

وأشار آخرون إلى أنه لا يوجد أي سبب لتخفيف الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجل وفقاً لظروف السوق الحالية. وقد يكون من المنطقي السماح لهيئات التسجيل بامتلاك مُسجلين أو العكس طالما أن المُسجل لا يقوم بتسجيل أسماء نطاق في هيئة التسجيل التي يمتلكها أو التي تمتلكه، بشرط وجود إجراءات وقائية سارية المفعول. ويجب إتاحة البيانات للجمهور لمعرفة من يمتلك هذه الهيئات.

أشارت هيئة تسجيل المصلحة العامة إلى وجود أربع نقاط خلل رئيسية في تقرير CRA:

1. "تعتقد PIR أن المصلحة العامة في دعم المنافسة لا تؤيد توفُّق الفصل الحالي بين ملكية هيئة التسجيل والمُسجل. وأكثر من ذلك، يجب أن يتم الفصل (المحدود) في القواعد الحالية -كما هو مذكور في العقود حتى الآن- بشكل متجانس [عدم السماح للمُسجلين بامتلاك هيئات تسجيل]".
 2. "تعتقد PIR أن ما توصل إليه تقرير CRA لا يقدم أساساً لـ ICANN ينطوي على سياسة ضمنية للتخلص من جميع القيود المفروضة على الملكية المتبادلة الخاصة بنطاقات gTLD الجديدة. وتعتقد PIR أيضاً أنه يجب تطبيق أية سياسة يتم تبنيها في نهاية الأمر بشكل متساوٍ على هيئات التسجيل والمُسجلين ونطاقات gTLD الجديدة الموجودة".
 3. تراعى التجارب المُقترحة في التقرير مخاطر المصلحة الشخصية من جانب المُسجلين الذين يمتلكون هيئات تسجيل.
 4. أدى إنشاء برنامج المُسجل المعتمد إلى حدوث مشاكل مع مراقبة التوافق والملكية عبر أكثر من 900 مُسجل. "ستؤدي الحدود غير الواضحة لملكية هيئة التسجيل/المُسجل إلى زيادة الحوافز بالنسبة للمُسجلين الأقوى اقتصادياً للمشاركة في الممارسات المناهضة للتنافس".
- وتعتقد PIR أنه ينبغي على ICANN تبني سياسة عامة تحد من الملكية المتبادلة بين هيئات التسجيل والمُسجلين أو تمنعها. انظر الموقع <http://forum.icann.org/lists/crai-report/msg00020.html>

وقدمت PIR أيضاً دراسة أعدها جوناثان أ. كي. كيف، الأستاذ المحاضر بجامعة وارويك (Warwick) بعنوان "اسم تحمله أية مجموعة أخرى: دراسة اقتصادية للملكية المتبادلة الرأسية بين هيئات التسجيل والمُسجلين (A name by any other rows: an economic consideration of vertical cross-ownership) (between registries and registrars)". والوثيقة عبارة عن تحليل للاقتراح الذي يطالب بتخفيف الملكية المتبادلة لهيئات التسجيل والمُسجلين أو التخلص منها أو تعديلها تعديلاً جوهرياً من منظور اقتصادي. وتوضح الوثيقة المناقشات الخاصة بالحاجة المتواصلة للقيود الرأسية، وتضع توصيات بناءً على السوق الحالي.

ويشير كيف إلى أن التحكم الرأسي قد يؤدي إلى تشويه المنافسة بين هيئات التسجيل، وتشجيع هيئات التسجيل على الاندماج، وقد يؤدي إلى "الاستيلاء" من جانب الهيئات التي تتمتع بقوة في السوق في طبقة مُركزة. وقد يوفر هذا ميزات غير عادلة للمُسجلين في عقد صفقات مع هيئات التسجيل الأخرى، كما قد يوفر ميزات لهيئات التسجيل التجارية على هيئات التسجيل غير التجارية التي لا تمتلك مُسجلين.

ويؤكد كيف أن أدوات التحكم في الوصول المفتوح وحدود الأسعار هي عناصر تكميلية ضرورية للملكية الرأسية.

ومن بين المشاكل المطروحة:

- "حد المنافسة الحقيقية في سوق المُسجّل أو في سوق هيئة التسجيل،
 - حد أي سلوك مناهض للمنافسة فيما يتعلق بالأسعار والدخول ووصول الاسم وجودة الخدمة والدرجة التي يتم اعتبار ذلك فيها بمثابة سلوك سلبى أو تآمرى،
 - تحديد ما إذا كانت المنافسة تؤدي حقيقةً إلى تأثيرات مفيدة (تكاليف أقل أو أسعار أقل أو توزيع أفضل للوصول إلى الاسم أو حوافز للاستثمار في نظام DNS أو في تثبيت أسعار الأسماء من الناحية الاقتصادية) و
 - تحديد ما إذا كان هناك ابتكار حقيقي (ومفيد) مستمر، بعكس "الابتداع المجرد".
- ويوصى كيف بدراسة هذه المشاكل عبر (1) تطوير نموذج مُوحّد يراعى السوق الحالي لهيئة التسجيل والمُسجّل وإمكانية التحكم الرأسي من خلال الملكية (2) هيئة معنية بالاقتصاد القياسي تقوم بدراسة الأداء التنافسي لأسواق DNS (بما في ذلك مواجهة السوق لنطاقات ccTLD ومؤشرات الفعالية و3) تحليل متقدم يعتمد على النماذج التي تتراد في نطاقات TLD.

الفصل رقم 4: النموذج المُقترح

بناءً على تقرير CRA والمشاركة العامة، تم وضع نموذج للرفع المحدود للقيود المفروض على متطلب الفصل بين هيئة التسجيل والمُسجّل. والنموذج مطروح للمناقشة العامة والتعليق. ومن المفترض تزايد النقاش والوصول إلى نتيجة من خلال اقتراح نموذج محدد بدلاً من النقاش المستمر حول وضع نقاط النموذج. والنموذج ليس اقتراح خاص بـ ICANN، ولكن تم تشكيله بناءً على التعليق العام والوضع الحالي للسوق والتقرير المستقل.

ويؤدي تسهيل بداية نطاقات gTLD وتشغيل نطاقات gTLD المعتمدة على المجتمع إلى نتائج مفيدة مباشرة بالنسبة لمسجلي النطاق. ويعمل إثراء حيز الاسم من خلال هيئات تسجيل صغيرة ومُستهدفة على توفير وسائل للتعبير ومشاركة المجتمع والهوية الإقليمية.

وتتضمن العناصر الرئيسية للرفع المُقترح للقيود المفروضة على الملكية المتبادلة لهيئة التسجيل والمُسجّل ما يلي:

- استمرار هيئات تسجيل نطاقات gTLD في استخدام المُسجلين المعتمدين من ICANN فقط،
- المحافظة على الفصل بين وظائف هيئة التسجيل والمُسجّل (بالإضافة إلى مستودع بيانات وواجهة عميل منفصلين)،
- تعامل هيئات التسجيل مع المُسجلين بشكل متساو وعدم التمييز بينهم،
- عدم قيام المُسجّل ببيع خدمات النطاق الخاصة بإحدى هيئات التسجيل التابعة، ولكن مع وجود استثناء محدود. ويتم تعيين هذا الحد على حد معين، وهو - في هذا النموذج - 100.000 اسم نطاق. (يستطيع المُسجّل مواصلة إدارة قاعدته الموجودة من عمليات التسجيل عند الوفاء بالحد)

مسودة - للمناقشة فقط - الرجاء الرجوع إلى إخلاء المسؤولية بالصفحة الأولى في هذه الوثيقة.

- قيام هيئات التسجيل بتوفير فترة إشعار معقولة (مثل ستة أشهر) قبل إجراء أية تغييرات في الأسعار على تجديدات النطاق.

مع العلم بوجود بعض أشكال الملكية المتبادلة حاليًا -بما في ذلك النماذج الموجودة في نطاقات ccTLD التجارية- يوفر هذا النموذج فوائد دعم هيئات التسجيل الصغيرة والمُستهدفة (بما في ذلك مقدمو الطلبات المعتمدون على المجتمع) وهيئات التسجيل الناشئة.

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية ليصل إليها جمهور أوسع.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة (ANNIC) للتحقق من دقة الترجمة، غير أن اللغة الإنجليزية هي اللغة التي يتم العمل بها في ICANN، كما أن النص الأصلي المكتوب باللغة الإنجليزية من هذه الوثيقة هو النص الوحيد الرسمي والمعتمد.